الأمم المتحدة

E/AC.51/2017/8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 March 2017
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة السابعة والخمسون
الدورة التنظيمية، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧
الدورة الموضوعية، ٥-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧
البند ٣ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل البرنامجية: التقييم

التقييم المواضيعي للجان الإقليمية

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية

موجز

قام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بفحص جدوى وفعالية العمل الإحصائي الذي تضطلع به اللجان الإقليمية في دعم قياس الإنجازات وتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وقد أُجري هذا التقييم باستخدام الدراسات الاستقصائية والمقابلات والزيارات الميدانية والملاحظة المباشرة ودراسات الحالات الإفرادية واستعراض الوثائق وتحليل البيانات الثانوية.

وتوفر اللجان الإقليمية منبرا إقليميا لتبادل الخبرات والممارسات في مجال الإحصاءات وهي مكلَّفة بدعم قدرات الدول الأعضاء على إنتاج الإحصاءات واستخدامها ونشرها وتعزيز نوعيتها.

وقد عملت اللجان الإقليمية بفعالية على تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إعداد إحصاءات عالية الجودة؛ بيد أن عددا أقل من التدخلات ركز على تعزيز نشر الإحصاءات

* E/AC.51/2017/1.

180417 040417 17-04356 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

واستخدامها وكانت نتائج تلك التدخلات أكثر تباينا. كما تعاونت اللجان الإقليمية مع الدول الأعضاء من أجل العمل بفعالية على تيسير الحوار واتخاذ القرارات والتوصل إلى التوافق في الآراء بشأن تنفيذ القواعد والمعايير الإحصائية العالمية والإقليمية المتعلقة بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

وكانت اللجان الإقليمية بوجه عام، مستجيبة إلى حد كبير لاحتياجات الدول الأعضاء المتعلقة بالدعم الإحصائي الذي أفضى إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الدعم لتقديم التقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما يجري تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يُتوقع أن يزداد الطلب على الدعم الإحصائي. وعلى الرغم من أن اللجان الإقليمية ما فتئت تقدم الدعم للدول الأعضاء حتى الآن، فهي لا تملك القدرة الكافية على تلبية الطلب المتزايد المتوقع على الدعم الإحصائي، ولا سيما فيما يتعلق ببعض المجالات الرئيسية الأقل تطورا.

وعلى الرغم من بعض المكاسب في الكفاءة التي تحققت من خلال التنسيق والتعاون داخل اللجان الإقليمية وفيما بينها، فإن هناك مجالا لمزيد من التحسين في ذلك الصدد.

ومن أجل التصدي لهذه التحديات، يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية خمس توصيات إلى اللجان الإقليمية على النحو التالي:

- تعزيز دعمها لنشر الإحصاءات واستخدامها
- زيادة قدرتها على دعم المجالات الرئيسية للإحصاءات الأقل تطورا
- دعم إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإحصائية الوطنية
- مواصلة تعزيز تعاونها الداخلي
- تعزيز التعاون فيما بين اللجان الإقليمية

المحتويات

الصفحة

أولا – المقدمة والهدف ٤

ثانيا – معلومات أساسية ٤

ثالثا – المنهجية ٧

رابعا – النتائج ٨

ألف – عملت اللجان الإقليمية على نحو يتسم بالفعالية، على تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إعداد الإحصاءات، إلا أن عددا أقل من التدخلات ركز على تعزيز نشر الإحصاءات واستخدامها لدعم تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وكانت نتائج تلك التدخلات متباينة ٨

باء – تعاونت اللجان الإقليمية مع الدول الأعضاء على تيسير الحوار واتخاذ القرارات والتوصل إلى توافق في الآراء حول تطبيق القواعد والمعايير الإحصائية العالمية والإقليمية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ١٥

جيم – كانت اللجان الإقليمية مستجيبة إلى حد كبير لاحتياجات الدول الأعضاء المتعلقة بالدعم الإحصائي الذي أفضى إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ..... ١٩

دال – يتوقع ازدياد الطلب على الدعم الإحصائي من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بيد أن اللجان الإقليمية لن تستطيع تقديم الدعم الوافي للدول الأعضاء في هذا المجال ٢١

هاء – على الرغم من تحقيق مكاسب في الكفاءة من خلال التنسيق داخل اللجان الإقليمية وفيما بينها، ثمة فرص للمزيد من التحسين ٢٥

خامسا – خاتمة ٢٩

سادسا – التوصيات ٣٠

المرفق – ردود اللجان الإقليمية على التقرير المتعلق بالتقييم المواضيعي ٣٣

أولا – المقدمة والهدف

١ – تبين لشعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن هناك حاجة لإجراء تقييم مواضيعي للجان الإقليمية بعد إجراء تقييمات فردية لكل واحدة من اللجان الإقليمية الخمس وبالاستناد إلى تقييم المخاطر الذي أُجري لتحديد أولويات الأمانة العامة في مجال التقييم المواضيعي. وطلبت لجنة البرنامج والتنسيق إجراء تقييم مواضيعي لعمل اللجان الإقليمية لتنظر فيه في دورتها السابعة والخمسين المقرر عقدها في حزيران/يونيه ٢٠١٧ (انظر A/70/16). وأيدت الجمعية العامة في قرارها ٨/٧٠ استنتاجات وتوصيات اللجنة بشأن التقييم.

٢ – وتم تحديد ولاية المكتب في قرارات الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ باء، و ٢٤٤/٥٤، و ٢٧٢/٥٩، وكذلك في نشرة الأمين العام عن إنشاء المكتب ST/SGB/273، التي تمنح مكتب خدمات الرقابة الداخلية سلطة الشروع في أي إجراء يراه ضروريا للنهوض بمسؤولياته وتنفيذ ذلك الإجراء والإبلاغ عنه. ويرد إطار عمل التقييمات التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2016/6، البند ٧-١).

٣ – وتمثَّل الهدف العام للتقييم المواضيعي في تحديد جدوى وفعالية العمل الإحصائي الذي تضطلع به اللجان الإقليمية في دعم قياس إنجاز وتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، مع توخي أكبر قدر ممكن من المنهجية والموضوعية. وقد انبثق موضوع التقييم من عملية تحديد النطاق التي يرد وصفها في الورقة الاستهلالية عن التقييم (انظر IED-16-012). وأُجري التقييم وفقا لقواعد ومعايير التقييم المعمول بها في منظومة الأمم المتحدة التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم.

٤ – وقد طُلب من اللجان الإقليمية أن تقدم تعليقات على مشروع التقرير وروعيت في إعداد التقرير النهائي. وترد الردود الرسمية التي وردت من اللجان الإقليمية في المرفق.

ثانيا – معلومات أساسية

التاريخ والولاية

٥ – تم إنشاء خمس لجان إقليمية كهيئات فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو التالي:

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٧ (د-٤) و ٤١٤ (د-١٣)
- اللجنة الاقتصادية لأوروبا: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٦ (د-٤)

- اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٠٦ (د-٦) و ٦٧/١٩٨٤
- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧١ ألف (د-٢٥)، وقرارات مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٧١٨ (د-٢٦)، و ٧٢٦ (د-٢٧)، و ٧٧٩ (د-٢٩)، و ٨٠٩ (د-٣١)، و ٨٨٤ (د-٣٩)
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا: قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥)، و ٦٩/١٩٨٥

٦ - وتتمثل ولاية اللجان الإقليمية عموما في تعزيز التنمية الشاملة والمنصفة والمتكاملة والمستدامة من خلال التعاون الاقتصادي والاجتماعي الفعال، كل في منطقتها. وهي تساعد الدول الأعضاء على معالجة نقاط الضعف في سياساتها الراهنة وفي تعزيز قدراتها على التصدي للتحديات الإنمائية وتستخدم صلاحياتها في الدعوة لعقد الاجتماعات لتوفير منتدى للدول الأعضاء لمناقشة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الخاصة بمنطقة كل منها.

٧ - وتضطلع اللجان الإقليمية، في سياق دعم ولاياتها، بالمهام الشاملة الثلاث التالية:

(أ) توليد المعارف والبيانات بما في ذلك البحث والتحليل، وتوليد المعارف وتبادلها وترويج السياسات؛

(ب) تحقيق توافق في الآراء على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك من خلال العمليات الحكومية الدولية؛

(ج) تقديم المساعدة التقنية بما في ذلك الخدمات الاستشارية وبناء القدرات في القطاعات الإنمائية.

الإدارة والهيكل التنظيمي

٨ - تمارس الدول الأعضاء إدارة المنظمة من خلال مشاركتها في دورات اللجنة التي تعنيها. ويقوم موظفو اللجان الإقليمية بعرض المسائل الرئيسية على نظر الدول الأعضاء من أجل تيسير عمليات اتخاذ القرارات ودعم تنفيذها من خلال توفير خدمات الأمانة. وتعقد كل لجنة من اللجان الإقليمية دورات سنوية أو كل سنتين، ويتم إبلاغ الجمعية العامة بقراراتها النهائية عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٩ - ويرأس كل لجنة من اللجان الإقليمية أمين تنفيذي برتبة وكيل أمين عام، يساعده نائبان للأمين التنفيذي (باستثناء اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي لديها نائب واحد). وهناك ٤٥ برنامجا فرعيا و ٥٣ شعبة فيما بين اللجان الخمس، وسبعة مجالات مواضيعية مشتركة

هي: البيئة، والموارد الطبيعية، والتنمية الاقتصادية، والتعاون الإقليمي، والتجارة والتكامل، والمسائل الجنسانية، والسكان، والإحصاءات.

الموارد

١٠ - تتفاوت الميزانيات الإجمالية للجان الإقليمية وميزانيات برامجها الفرعية للإحصاءات بوجه عام، على النحو المبين في الجدول ١ أدناه.

الجدول ١

الميزانيات الإجمالية وميزانيات البرامج الفرعية للإحصاءات حسب اللجنة الإقليمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا		اللجنة الاقتصادية لأفريقيا		اللجنة الاقتصادية لأوروبا		اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	
	بآلاف دولارات الولايات المتحدة	عدد الوظائف	بآلاف دولارات الولايات المتحدة	عدد الوظائف	بآلاف دولارات الولايات المتحدة	عدد الوظائف	بآلاف دولارات الولايات المتحدة	عدد الوظائف	بآلاف دولارات الولايات المتحدة	عدد الوظائف
الميزانية الإجمالية										
الميزانية العادية	٧٢ ٠٧٣	٢٦٠	١٤٨ ٩٥٥	٥٤٨	٧٢ ٥٣٢	١٩٦	١١٤ ٠٥٠	٤٨٦	١٠٥ ٢٨٠	٤٢٨
الموارد الخارجة عن الميزانية	١٢ ١٢٠	–	٧٢ ١٥٩	٢٢٦	٣٤ ٦١٣	٢٩	٢٥ ٠٠٠	٤٢	٣٠ ٢٤٥	١١٥
المجموع	**٨٤ ١٩٤**	**٢٦٠**	**٢٢١ ١١٥**	**٧٧٤**	**١٠٧ ١٤٥**	**٢٢٥**	**١٣٩ ٠٥٠**	**٥٣٠**	**١٣٥ ٥٢٦**	**٥٤٣**
ميزانيات البرامج الفرعية للإحصاءات										
الميزانية العادية	٤ ٢٠١	١٦	٩ ١٣٦	٣٨	٩ ٢٨٤	٢٧	٥ ٥٧٩	٢٦	٥ ٠١٨	٢٣
الموارد الخارجة عن الميزانية	٧٣	–	٦ ٠٧٥	٢٠	٤٦٤	–	٣٤٥	٣	٣ ٣٤٨	٨
المجموع	**٤ ٢٧٤**	**١٦**	**١٥ ٢١١**	**٥٨**	**٩ ٧٤٨**	**٢٧**	**٥ ٩٢٤**	**٢٩**	**٨ ٣٦٧**	**٣١**

المصدر: A/70/6 (Sects. 18-22).

برنامج العمل الإحصائي

١١ - تتسم الإحصاءات بأهمية حاسمة لعمل اللجان الإقليمية في مجال البحث والتحليل، وبناء التوافق في الآراء، والتعاون التقني. وتقوم اللجان الإقليمية بدعم وتيسير عمل الهيئات الإحصائية في كل منها، التي تشكل همزة الوصل بين اللجنة الإحصائية على الصعيد العالمي وتنفيذ المعايير التي أقرتها تلك اللجنة على الصعيد الوطني. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يتسم الدعم الذي تقدمه اللجان الإقليمية لمساعدة الدول الأعضاء على تكييف الخطط الإنمائية الوطنية وتنفيذها وقياس التقدم المحرز في تنفيذها بأهمية خاصة لأنه يؤثر في جودة الإحصاءات والمنهجيات المستخدمة، وكذلك في استخدام المنهجيات ومصادر البيانات الجديدة والمبتكرة، وهذا ما يعرف بالبرنامج التحويلي للإحصاءات الرسمية. وتضطلع

اللجان الإقليمية بأنشطة ترمي إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج الإحصاءات الرسمية واستخدامها ونشرها، كما توفر منتدى إقليميا لتبادل الخبرات والممارسات فيما يتعلق بالعمل الإحصائي.

ثالثا – المنهجية

١٢ – ركّز التقييم على العمل الإحصائي الذي تضطلع به اللجان الإقليمية في دعم ١٣٤ بلدا من البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا في المناطق الخمس، وقد سعى إلى الإجابة على الأسئلة الأربعة التالية:

(أ) ما مدى فعالية اللجان الإقليمية في تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها دعما لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؟ تم تعريف الفعالية بأنها المساهمة في تعزيز النظم الإحصائية للدول الأعضاء؛

(ب) ما مدى فعالية مساهمة العمل الإحصائي الذي تقوم به اللجان الإقليمية في قياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، كل في منطقتها؟ تم تعريف الفعالية بأنها تيسير المناقشات وعملية اتخاذ القرارات ذات الصلة التي تقوم بها الهيئات الإحصائية ودعم عملية رصد الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا والإبلاغ عنها التي أفضت إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(ج) ما مدى فعالية وكفاءة اللجان الإقليمية في تنسيق عملها الإحصائي وإدماجه في مجالاتها القطاعية؟ تم تعريف الفعالية بأنها استخدام الإحصاءات لتعزيز عمل سائر الشعب الفنية في اللجان الإقليمية، وتعريف الكفاءة بأنها توافر الهياكل اللازمة لتيسير التنسيق الداخلي بين الشعب فيما يتعلق بالإحصاءات؛

(د) ما مدى ملاءمة العمل الإحصائي الذي تقوم به اللجان الإقليمية لاحتياجات الدول الأعضاء وأولوياتها، ولا سيما فيما يتعلق بالاستعداد لتقديم الدعم إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؟ تم تعريف الملاءمة بأنها الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء.

١٣ – تتضمن منهجية التقييم مزيجا من الأساليب الكيفية والكمية لجمع البيانات، وتركز في المقام الأول على السنوات الأربع الماضية. وقد خضعت جميع نتائج التقييم للتدقيق المتقاطع بالاستناد إلى مصادر متعددة للبيانات. وتشمل أساليب جمع البيانات ما يلي:

(أ) إيفاد بعثات إلى ثلاث لجان إقليمية هي: اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا؛

(ب) المقابلات: أجريت ٧٣ مقابلة شبه منظمة، وجها لوجه وعبر الهاتف، مع موظفي اللجان الإقليمية، وشركاء الأمم المتحدة، والحكومات، وأصحاب المصلحة الآخرين؛

(ج) الدراسات الاستقصائية على شبكة الإنترنت شملت:

'١' عينة غير عشوائية من موظفي اللجان الإقليمية[(١)]؛

'٢' ممثلي المكاتب الإحصائية الوطنية في جميع البلدان الـ ١٣٤ التي شملها التقييم[(٢)]؛

(د) استعراض الوثائق: أُجري استعراض منظم للوثائق الرئيسية، ومن ضمنها تقارير الهيئات الإحصائية، وتقارير المشاريع، والاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات؛

(هـ) دراسات حالات إفرادية: أُجريت دراسات حالات إفرادية متعمقة في ١٤ بلدا، باستخدام البيانات المستمدة من المقابلات والدراسات الاستقصائية واستعراض الوثائق ومصادر البيانات الثانوية، وبمقارنة النتائج والعوامل المساهمة فيما بين البلدان؛

(و) تحليل البيانات الثانوية: أُجريت تحليلات لبيانات البرامج وللتقييمات الأخرى ومعلومات الميزانية والبيانات من التقارير عن الأداء البرامجي للجان الإقليمية؛

(ز) الملاحظة المباشرة لمؤتمر إقليمي ولمؤتمر عقد في المقر عن البيانات الضخمة وعن ثورة البيانات.

رابعا – النتائج

ألف – عملت اللجان الإقليمية على نحو يتسم بالفعالية، على تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إعداد الإحصاءات، إلا أن عددا أقل من التدخلات ركز على تعزيز نشر الإحصاءات واستخدامها لدعم تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وكانت نتائج تلك التدخلات متباينة

عملت اللجان الإقليمية على نحو يتسم بالفعالية، على تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إعداد إحصاءات عالية الجودة

١٤ – اضطلعت اللجان الإقليمية بدور هام في تعزيز قدرات الدول الأعضاء على تحسين نوعية الإحصاءات وإعدادها، وفقا لولايتها المتمثلة في دعم تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ورصده والإبلاغ عنه. فقد أجرت اللجان الإقليمية، في الفترة بين عامي ٢٠١٢

(١) أرسلت الدراسة الاستقصائية إلى عينة غير عشوائية تتألف من ٢٣٣ موظفا من موظفي الشعب الإحصائية وموظفي الشعب الأخرى الذين يعملون في مجال الإحصاءات؛ وقد أجاب عليها ١٦٦ موظفا (٧١ في المائة).

(٢) من أصل المكاتب الإحصائية الوطنية التي أُرسلت إليها الدراسة الاستقصائية وعددها ١٣٤ مكتبا، أجاب عليها ٣٩ مكتبا (٢٩ في المائة). وعلى الرغم من أن معدل الاستجابة كان محدودا، تم أيضا جمع بيانات من عدد من المصادر الأخرى، كالمقابلات والملاحظة المباشرة والاستعراض المتعمق للوثائق.

و ٢٠١٥، حوالي ٢٠٠ نشاط في مجال بناء القدرات وأكثر من ٥٠٠ نشاط يتعلق بتقديم المساعدة التقنية بناء على طلب الدول الأعضاء لتعزيز نظمها الإحصائية. وقد قام موظفو اللجان الإقليمية وموظفو أصحاب المصلحة الذين أجريت معهم مقابلات بتحديد بناء القدرات بوصفه إحدى نقاط القوة الكبرى الثلاث التي تتمتع بها اللجان الإقليمية في عملها الإحصائي، بالإضافة إلى قربها من الدول الأعضاء وخبرتها التقنية في مجال الإحصاءات.

١٥ - وكانت تعقيبات الدول الأعضاء على الدعم الذي تقدمه اللجان الإقليمية لها في تعزيز إعداد الإحصاءات تعقيبات إيجابية. فقد أفاد ١٠ ممثلين للمكاتب الإحصائية الوطنية، من أصل ١٤ ممثلا أجريت معهم مقابلات في إطار دراسات الحالات الإفرادية، أن العمل الإحصائي الذي تقوم به اللجان الإقليمية ساهم في تعزيز قدرتهم على إنتاج إحصاءات تتسم بالجودة من أجل اتخاذ القرارات ووضع السياسات. كما أعطت أغلبية كبيرة من المكاتب الإحصائية الوطنية التي شملتها الدراسة الاستقصائية (٩٦ في المائة) بناء القدرات والمساعدة التقنية اللذين تقدمهما اللجان الإقليمية في مجال إعداد البيانات تصنيفا إيجابيا، مع إشارة جميع المكاتب تقريبا إلى أن هذا الدعم قد أدى إلى تحسين كبير في إعدادها للإحصاءات (٦٣ في المائة) أو إلى تحسين إلى حد ما (٣٣ في المائة). وذكر أصحاب المصلحة الذين أجريت معهم مقابلات أن اللجان الإقليمية تقدم دعما منهجيا وتقنيا فعالا، وخاصةً في جمع وإعداد الإحصاءات الاقتصادية وبعض الإحصاءات الاجتماعية والسكانية التي تخضع لمعايير عالمية راسخة. وتشمل تلك الإحصاءات نظام الحسابات القومية، والمبادئ والتوصيات المتعلقة بتعدادات السكان والمساكن، والمبادئ والتوصيات المتصلة بنظام الإحصاءات الحيوية.

١٦ - كما تمكنت اللجان الإقليمية، بالاستناد إلى الخبرات التي جنتها في المجالات الإحصائية التقليدية، من أن تضع نفسها في مصاف الجهات المؤهلة لوضع المعايير، فقامت بوضع مبادئ توجيهية منهجية وكتيبات إرشادية وأفضل الممارسات، من أجل دعم أنشطة بناء القدرات. وقد أصدرت جميع اللجان الإقليمية الخمس منشورات في هذا الصدد. ومن الأمثلة على ذلك المبادئ التوجيهية الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بشأن مواءمة الدراسات الاستقصائية المتعلقة باستخدام الوقت والدلائل بشأن قياس الإنتاج العالمي ورأس المال البشري، والكتيب الإرشادي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بشأن تقدير حسابات التحويل الوطنية، ودليل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن منهجيات مؤشرات الأسعار.

١٧ - كما بذلت اللجان الإقليمية جهودا من أجل تحديث إنتاج الإحصاءات التقليدية. فقامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بإنشاء الفريق الرفيع المستوى المعني بتحديث الإحصاءات الرسمية إلى جانب العديد من الأفرقة الفرعية والمشاريع المتعلقة بالمجالات الرئيسية ذات الأولوية التي انتشرت فيما بعد إلى مناطق أخرى من العالم. وقامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، على سبيل المثال، في شراكة مع

وكالات أخرى، بتشجيع استخدام نظام المعلومات في تجميع الحسابات القومية. كما شجعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على اعتماد النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية من أجل مواءمة العمليات في مختلف مؤشرات الأسعار. وقامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتنفيذ أنشطة توعية أقاليمية فيما يتعلق بتنفيذ استرجاع بيانات المناطق الصغيرة بواسطة برمجيات الحواسب الخفيفة، بينما أحرزت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقدما في مجالي التكنولوجيات الجغرافية المكانية والتكنولوجيات المتنقلة.

كان الدعم الذي قدمته اللجان الإقليمية للدول الأعضاء في نشر واستخدام الإحصاءات أقل فعالية

١٨ - وفقا لتسخير الإحصاءات من أجل تحقيق الشفافية والمساءلة والنتائج: خطة عمل بوسان للإحصاءات، التي اعتمدت في المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة، المعقود في بوسان، بجمهورية كوريا في عام ٢٠١١، يُعد تعزيز نشر البيانات واستخدامها في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة الحكومية، أمرا ضروريا من أجل إنشاء نظم إحصائية وطنية متكاملة، كما يُعد أمرا حاسما لعملية تقرير السياسات بالاستناد إلى الأدلة. وأفاد معظم المكاتب الإحصائية الوطنية التي شملتها الدراسة الاستقصائية، كما يرد في الشكل الأول، بأن اللجان الإقليمية ساعدتها على تحسين نشرها للبيانات وعلى تحسين استخدامها (٨٢ و ٩٦ في المائة على التوالي). وصنفت نسبة ٦٣ في المائة من الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية، التحسن في إنتاج البيانات بأنه ''قوي''، بالمقارنة مع ٤٦ في المائة في نشرها و ٤٢ في المائة في استخدامها. وكشفت الدراسة الاستقصائية أن ١٧ في المائة من المكاتب الإحصائية الوطنية ذكرت أنه ''لم يحصل أي تحسن في مجال نشر البيانات''.

الشكل الأول

فعالية المساعدة المقدمة من اللجان الإقليمية في إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها

(بالنسبة المئوية)

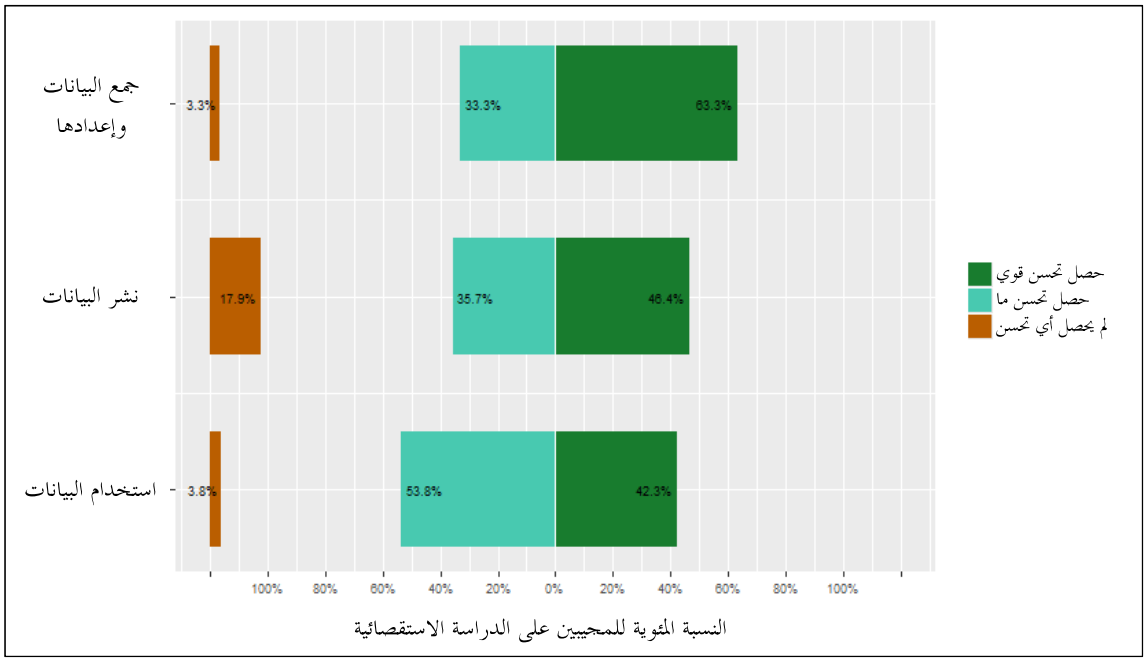

المصدر: الدراسة الاستقصائية التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية للمكاتب الإحصائية الوطنية

١٩ - وفيما يتعلق بتعزيز قدرة الدول الأعضاء على نشر الإحصاءات، لم يتمكن موظفو المكاتب الإحصائية الوطنية وموظفو اللجان الإقليمية الذين أُجريت معهم مقابلات باستثناء قلة منهم من إعطاء أمثلة ملموسة عن هذه المساعدة؛ و لم تكن أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية على نفس القدر من الانتشار الذي شهدته أنشطة دعم إعداد البيانات. ومن بين الأمثلة التي تم سردها على دعم نشر البيانات، التدريب الذي أجرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تعزيز تحليل الإحصاءات السكانية والإنمائية ونشرها؛ والخدمات الاستشارية وحلقات العمل التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في أوروبا الشرقية والقوقاز ووسط آسيا، من أجل إنشاء مواقع شبكية سهلة الاستخدام، ومنها سلسلة ”جعل البيانات ذات مغزى“ المتعلقة بالإبلاغ الفعال عن الإحصاءات الرسمية؛ وإعداد الموجزات القطرية. كما أبرز موظفو اللجان الإقليمية الذين أُجريت معهم مقابلات العوامل الخارجية التي تعرقل نشر الإحصاءات، بما في ذلك عدم كفاية الهياكل الأساسية الوطنية في بعض البلدان الأعضاء وأوجه القصور التكنولوجي فيها.

٢٠ - ومن أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على استخدام الإحصاءات، قام جميع اللجان الإقليمية الخمس بتشجيع استخدام الحسابات الوطنية كأساس للسياسة الاقتصادية. وفيما يلي بعض الأمثلة على كيفية قيام اللجان الإقليمية بتعزيز استخدام الإحصاءات:

(أ) التنفيذ التجريبي لمؤشرات الأسعار دون الوطنية في الإمارات العربية المتحدة والسودان ومصر، مما زوّد جهات تقرير السياسات بأداة لمقارنة مؤشرات الرفاه والفقر والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة، بدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

(ب) وضع مؤشر الشيخوخة النشطة لإرشاد عملية سنّ القوانين ذات الصلة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وبالاشتراك مع المفوضية الأوروبية والمركز الأوروبي لسياسات وبحوث الرعاية الاجتماعية؛

(ج) تشجيع وضع السياسات بالاستناد إلى الأدلة فيما يتصل بتحقيق المساواة بين الجنسين والتغلب على الفقر ولدى وضع السياسات الاقتصادية، وتعديل جدول مرتبات الموظفين العموميين في ضوء مؤشر أسعار الاستهلاك الذي تم تحديثه في جزر غالاباغوس، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(د) إدماج الإحصاءات الجنسانية في سياسات المالية العامة للوزارات الأفريقية بالاستناد إلى البيانات المستمدة من المؤشر الأفريقي للمسائل الجنسانية والإنمائية، بدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

(هـ) تنظيم حلقات عمل تدريبية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بشأن نشر بيانات تعداد السكان واستخدامها، بدعم من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢١ - وأشار بعض رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية الذين أُجريت معهم مقابلات إلى أن هناك حاجة إلى تقديم مزيد من الدعم لتعزيز استخدام الإحصاءات. وذكروا أن المشاركة المحدودة لهيئات اتخاذ القرارات في المناسبات المتعلقة ببناء القدرات الإحصائية تعني أنه لا يُستفاد من الإحصاءات استفادة كاملة في اتخاذ قرارات مستنيرة؛ ولذلك فقد دعوا إلى اتباع نهج قائم على تعدد أصحاب المصلحة في بناء القدرات، من أجل تعزيز زيادة استخدام الإحصاءات.

ركّز عدد أقل من التدخلات، في الدعم الذي تقدمه اللجان الإقليمية، على متابعة التقييمات الإحصائية وعلى نحو أقل على المجالات الإحصائية الرئيسية الأقل تطورا

٢٢ - ركزت اللجان الإقليمية عددا أقل من التدخلات على تعزيز قدرات الدول الأعضاء على إعداد الإحصاءات في القطاعات الأقل تطورا كالإحصاءات البيئية والجنسانية. وفيما يتعلق بالإحصاءات البيئية على وجه الخصوص، قامت اللجان الإقليمية بمجموعة من التدخلات المواضيعية المتعلقة بنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا) وإحصاءات الانبعاثات والنفايات

(اللجنة الاقتصادية لأوروبا)، وقاعدة بيانات مؤشرات كفاءة استخدام الطاقة (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، وإحصاءات المياه والطاقة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، وبيانات الحد من مخاطر الكوارث (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ). غير أن اللجان الإقليمية قامت خلال فترتي السنتين السابقتين، تمشيا مع ولايتها، بتقديم المساعدة في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية على نحو أكبر مما قدمته في مجال الإحصاءات البيئية والجنسانية، التي لم تمثل إلا ١٠ و ٦ في المائة على التوالي من إجمالي الدعم الإحصائي الذي قدمته اللجان الإقليمية (انظر الشكلين الثاني والثالث). ويعتبر هذا الأمر جديرا بالذكر، نظرا لأن الإحصاءات البيئية ضرورية لتجميع المؤشرات المتصلة بنصف أهداف التنمية المستدامة تقريبا. ويبين الشكلان الثاني والثالث أن هناك تركيزا أقل على الدعم المتعلق بتحديث الإحصاءات.

الشكل الثاني

تركيز بناء القدرات الذي قدمته اللجان الإقليمية، في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥

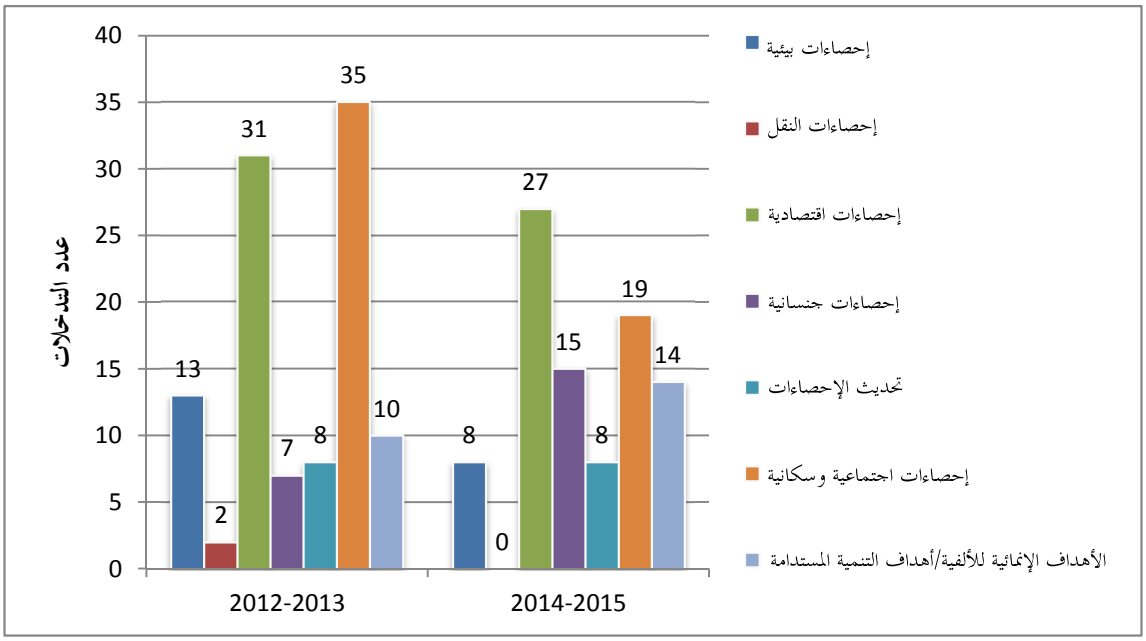

المصدر: بيانات من اللجان الإقليمية ومن نظام المعلومات المتكامل للرصد والتوثيق.

الشكل الثالث

تركيز المساعدة التقنية التي قدمتها اللجان الإقليمية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥

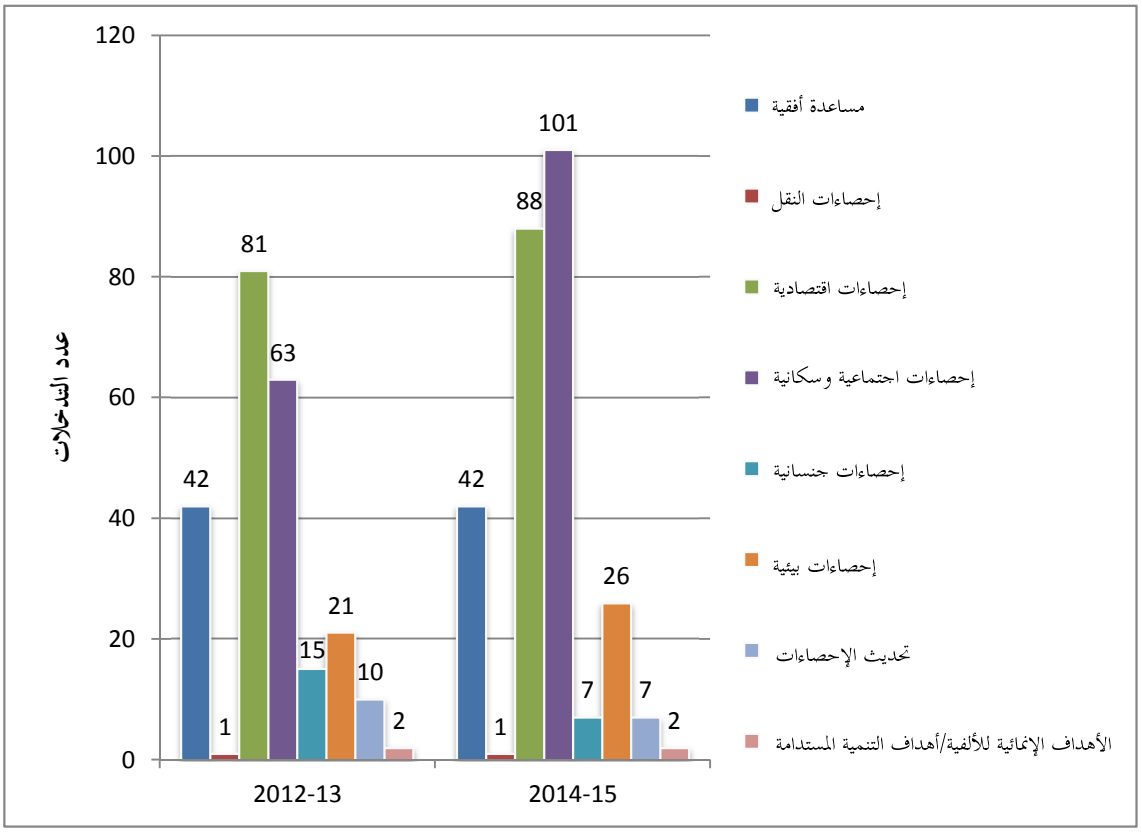

المصدر: بيانات من اللجان الإقليمية ومن نظام المعلومات المتكامل للرصد والتوثيق.

٢٣ - وقدمت اللجان الإقليمية الدعم للقدرات الإحصائية الكلية للدول الأعضاء من خلال إجراء و/أو المشاركة في إجراء تقييمات لنظمها الإحصائية الوطنية ولاستراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات، رغم أن متابعة التوصيات المنبثقة عن هذه التقييمات كانت محدودة. ويعتبر إدماج هذه التوصيات، المنبثقة عن التقييمات الكلية وعن استعراضات الأقران في الاستراتيجيات الوطنية المقبلة لتطوير الإحصاءات أمرا ضروريا لزيادة أثر هذه التقييمات إلى أقصى حد ممكن، إلا أن اللجان الإقليمية لم تقم، بصورة متسقة، بتقديم المساعدة في مجال المتابعة لكفالة تنفيذ التوصيات من أجل تعزيز النظم الإحصائية[٣]، وهو ما قد يعطل المنافع التي ستنجم عن تدخلاتها في الأجل الطويل. وعلاوة على ذلك، لم يذكر إلا أقل من ثلث المكاتب الإحصائية الوطنية التي شملتها الدراسة الاستقصائية أنها تلقت الدعم من اللجان الإقليمية فيما يتعلق بوضع أو صقل استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات.

(٣) أحرزت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بعض التقدم في رصد إدماج التقييمات الكلية في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، إلا أن المتابعة لا تزال محدودة بسبب قيود التمويل.

باء – تعاونت اللجان الإقليمية مع الدول الأعضاء على تيسير الحوار واتخاذ القرارات والتوصل إلى توافق في الآراء حول تطبيق القواعد والمعايير الإحصائية العالمية والإقليمية فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا

قامت اللجان الإقليمية بتيسير الحوار بين الدول الأعضاء وعملية اتخاذ القرارات بشأن الإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

٢٤ – اضطلعت اللجان الإقليمية، بدور هام في تعزيز الحوار التقني حول الإحصاءات المتعلقة بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وقامت من خلال دعمها وتيسيرها لاجتماعات اللجان الإحصائية الإقليمية، بحفز المناقشة وتبادل الآراء بين الدول الأعضاء. وقامت اللجان الإقليمية بتنظيم لقاءات إقليمية هامة للنهوض بالعمل الإحصائي كان منها: الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ، والمؤتمر الوزاري المعني بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في آسيا والمحيط الهادئ، اللذين استضافتهما اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ على التوالي؛ والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الذي استضافته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥؛ ودورات المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي استضافته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥؛ ولجنة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بالأمريكتين لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، الذي اعتمد إعلانا بشأن دور المكاتب الإحصائية الوطنية في قياس التقدم المحرز نحو بلوغ أهداف التنمية المستدامة، والذي استضافته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام ٢٠١٥. والاجتماعان الأول والثاني للجنة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بأفريقيا لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي اللذين استضافتهما اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

٢٥ – وفي إطار الجمع بين الممثلين التقنيين من المكاتب الإحصائية الوطنية من خلال اجتماعات رفيعة المستوى واجتماعات لأفرقة الخبراء، شجعت اللجان الإقليمية على تبادل الخبرات والممارسات بشأن الاحتياجات والأولويات الإحصائية الإقليمية وتقديم الدعم الإحصائي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف ومكنت من القيام بذلك. وفي هذه المناقشات، حظي الخبراء التقنيون بالتوجيه والدعم من اللجان الإقليمية بشأن مواضيع هامة. وتمكنوا بوجه عام من تيسير التوصل إلى نتائج واتفاقات لتعزيز الخطط الإحصائية الإقليمية بشأن مجموعة واسعة من المواضيع بما في ذلك ما يلي:

(أ) التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛

(ب) إحصاءات الفقر؛

(ج) تحديث النظم الإحصائية؛

(د) الإحصاءات السكانية وجولة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠

(هـ) الإحصاءات البيئية والزراعية؛

(و) الإحصاءات الاجتماعية والجنسانية؛

(ز) المعلومات الجغرافية المكانية؛

(ح) قياس الحوادث والكوارث الشديدة؛

(ط) الإحصاءات المتعلقة بالحوكمة والسلام والأمن.

٢٦ - كما يسرت اللجان الإقليمية عملية اتخاذ القرارات التي قامت بها الهيئات الإحصائية بشأن تنفيذ القواعد والمعايير الإحصائية العالمية على الصعيد الإقليمي، بالإضافة إلى اعتماد منهجيات مشتركة إزاء مختلف المجالات المواضيعية، مما يكفل الامتثال للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا ومتابعة تنفيذها على الصعيد الإقليمي. وأظهر استعراض لتقارير الدورات الثلاث الأخيرة للهيئة الإحصائية التابعة لكل لجنة من اللجان الإقليمية أن الدول الأعضاء قد اتخذت عددا من القرارات، بما في ذلك بشأن: تعزيز مواءمة الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والجنسانية والمتعلقة بالفقر؛ وتحسين نوعية الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية وبيانات التعداد؛ وإقرار مجموعات أساسية من المؤشرات الجنسانية؛ وتعزيز الإحصاءات الديمغرافية؛ ووضع منهجيات للإحصاءات الزراعية. وساهمت هذه الإجراءات بمنظور إقليمي لتعزيز الإحصاءات.

توصلت اللجان الإقليمية إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الإحصائية الهامة التي ساهمت في تعزيز النظم الإحصائية الوطنية

٢٧ - ساعدت اللجان الإقليمية على توصل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء بشأن الاتفاقات والقرارات التي أدت إلى تحسين النظم الإحصائية الوطنية التابعة لدوائرها الإقليمية. وقد توصلت الدول الأعضاء، في الدورات الثلاث الأخيرة لاجتماعات الهيئات الإحصائية لكل إقليم، إلى توافق في الآراء بشأن ٨٣٣ نقطة من نقاط العمل المبينة في الجدول ٢. وأصدرت بصفة خاصة ٢٢٥ توصية وقراراً و/أو مقرراً؛ وأشارت إلى ٩٧ نتيجة؛ وأقرت ٢٢١ مسألة؛ ودعت الأمانة العامة إلى اتخاذ ١٠٩ إجراءات والدول الأعضاء إلى اتخاذ ١٨١ إجراءً. ومن أمثلة الدعوات الموجهة للدول الأعضاء لاتخاذ إجراء، الطلب إلى البلدان أن تقوم بتحديد أوجه التآزر بين المؤتمر الإحصائي للأمريكتين والهيئات الفرعية الأخرى المنبثقة عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تعزيز النظم الإحصائية في المنطقة (انظر LC/L.4154)، والطلب إلى البلدان الأفريقية أن تخصص الأموال اللازمة لدعم تنفيذ المشروع الإقليمي الخمسي بشأن الحسابات القومية

(انظر E/ECA/STATCOM/3/21). ومن الأمثلة على دعوة الأمانة لاتخاذ إجراء، الطلب إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تعد اقتراحاً بشأن وضع إطار إحصائي إقليمي لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر LC/L.4154). ومن الأمثلة على التوصيات، توصية اللجنة الإحصائية التابعة للإسكوا بشأن أهمية قيام الإسكوا بتوفير الموارد اللازمة للمكاتب الإحصائية الوطنية كي تنفذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (انظر التقرير E/ESCWA/SD/2015/IG.1/7).

الجدول ٢

نقاط العمل الواردة في تقارير الهيئات الإحصائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦

	الإجراءات					
اللجنة الإقليمية	القرارات والمقررات	الاتفاقات والتوصيات	الدعوات الموجهة إلى الأمانة لاتخاذ إجراء	الدعوات الموجهة إلى الدول الأعضاء لاتخاذ إجراء	النتائج والنواتج	الإقرار	المجموع
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٢٦	٦	٢	٦	٢١	–	٦١
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٢	٦٦	١٣	٦٠	٤٥	١١٣	٢٩٩
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	–	٤٠	١٥	٣٤	٢٠	٧٦	١٨٥
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	–	٦١	٣٩	٦٠	١١	٣٢	٢٠٣
الإسكوا	–	٢٤	٤٠	٢١	–	–	٨٥
المجموع	**٢٨**	**١٩٧**	**١٠٩**	**١٨١**	**٩٧**	**٢٢١**	**٨٣٣**

المصدر: استعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتقارير الهيئات الإحصائية التابعة للجان الإقليمية.

٢٨ - وقامت اللجان الإقليمية، من خلال العمل الحاسم الرامي إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الشواغل الإحصائية وتقديم الحلول لتحسين قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية، بتيسير اعتماد وإقرار استراتيجيات ومنهجيات إقليمية ساعدت المناطق والبلدان على إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. وترد بعض الأمثلة عنها في الجدول ٣.

الجدول ٣

أمثلة على الاستراتيجيات والمنهجيات الإقليمية الرئيسية التي أقرتها الهيئات الإحصائية التابعة للجان الإقليمية، للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	المجموعة الأساسية للإحصاءات السكانية والاجتماعية واستراتيجية التحسين
	النهج النموذجي والذي يركز على الإدماج لتحسين الإحصاءات البيئية
	المجموعة الأساسية للإحصاءات الاقتصادية والبرنامج الإقليمي لتحسين الإحصاءات الاقتصادية في آسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	وضع برمجيات لاسترجاع بيانات المناطق الصغيرة بواسطة الحواسيب الخفيفة (REDATAM 7)
	أحكام توافق آراء سانتو دومينغو - بشأن الدراسات الاستقصائية لاستخدام الوقت وتجميع الحسابات الفرعية المتعلقة بالعمل غير مدفوع الأجر
	الاستراتيجية الرامية إلى تحسين الإحصاءات الزراعية والريفية
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	توصيات بشأن الإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ
	نتائج الاستعراض المتعمق للمؤشرات الرائدة والمركبة ومؤشرات المشاعر السائدة للإحصاءات الرسمية
	الإعلان المتعلق بدور المكاتب الإحصائية الوطنية في قياس ورصد أهداف التنمية المستدامة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	خطة الاستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا
	خطة العمل الإقليمية لأفريقيا لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية
	برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية
الإسكوا	تقديم الدعم لتحسين الأطر المؤسسية الوطنية للإحصاءات الرسمية
	بناء وإدارة الهياكل الأساسية الإحصائية، بما في ذلك البيانات الوصفية، والسجلات، ونظم المعلومات الجغرافية وتعدادات السكان
	تحسين إعداد الإحصاءات الاجتماعية واعتماد معايير إحصائية جديدة أو منقحة والتصنيفات الاجتماعية - الاقتصادية التأسيسية

المصدر: استعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتقارير الهيئات الإحصائية.

جيم - كانت اللجان الإقليمية مستجيبة إلى حد كبير لاحتياجات الدول الأعضاء المتعلقة بالدعم الإحصائي الذي أفضى إلى اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

قدمت اللجان الإقليمية الدعم لإعداد التقارير عن الأهداف الإنمائية للألفية

٢٩ - من أجل تقديم الدعم لرصد الأهداف الإنمائية للألفية والإبلاغ عنها، قامت اللجان الإقليمية بإسداء المشورة التقنية لتحسين نوعية البيانات وتوافرها، وتعزيز القدرات الإحصائية للدول الأعضاء، وتبادل الممارسات الجيدة لرصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأتاحت عددا من الأدوات والأدلة. وقامت على سبيل المثال، بتنظيم حلقات عمل بشأن مطابقة البيانات؛ ورعاية دورات وحلقات دراسية على الأصعدة الوطني والإقليمي ودون الإقليمي بشأن رصد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وعززت التعاون بشأن تبادل البيانات في إطار النظم الإحصائية؛ وقدمت الدعم لاجتماعات أفرقة الخبراء بشأن المؤشرات. وقد ساهمت هذه الأنشطة في تحقيق تحسن عام في توافر وجودة البيانات الإقليمية عن الأهداف الإنمائية للألفية، كما يرد في الجدول ٤.

الجدول ٤

أمثلة عن التحسينات في البيانات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية

الإسكوا	تحسن عام بنسبة ١٧ في المائة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٤ في متوسط توافر المؤشرات في بلدان المنطقة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	لدى جميع البلدان الأفريقية ما لا يقل عن ثلاث نقاط قياس بشأن ٣٠ مؤشرا أو أكثر من المؤشرات
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	تحسين قاعدة المعارف لهيئات اتخاذ القرارات دعما لتحقيق الأهداف
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	أقر مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين المبادئ التوجيهية المنهجية بشأن قياس التنمية المستدامة وإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية متاحة للجمهور ووضع دليل لتقديم بيانات وصفية لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	قيام ٢٦ بلدا في المنطقة بوضع مؤشرات لمتابعة الأهداف الإنمائية للألفية

المصدر: استعراض مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتقارير الأداء البرنامجي.

٣٠ - وتولت اللجان الإقليمية، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، قيادة عملية تنسيق التقارير الإقليمية عن الأهداف الإنمائية للألفية، التي قدمت بيانات هامة عن التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي في المجالات المواضيعية. إلا أن الثغرات

الموجودة بسبب الافتقار إلى نظم قوية لرصد وقياس تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما بين الدول الأعضاء ستكون لها أيضا آثار على تقاريرها عن أهداف التنمية المستدامة.

استجابات اللجان الإقليمية إلى حد كبير لاحتياجات الدول الأعضاء في مجال الدعم الإحصائي

٣١ - استجابت اللجان الإقليمية إلى حد كبير لاحتياجات بلدانها الأعضاء، في سياق إنجاز ولايتها لتحسين جودة الإحصاءات وتعزيز قدرات الدول الأعضاء على إعداد بيانات موثوقة ونشرها واستخدامها من أجل الاسترشاد بها في عمليات اتخاذ القرارات ووضع السياسات. ومن بين المكاتب الإحصائية الوطنية التي شملتها الدراسة الاستقصائية والتي أعربت عن رأيها بشأن الأعمال الإحصائية التي تضطلع بها كل لجنة من اللجان الإقليمية بهدف تلبية احتياجات البلدان من الدعم في مجال الإحصاءات وأولوياتها، أشارت نسبة ٥٧ في المائة من هذه المكاتب إلى أنها راضية عن هذا العمل[٤]؛ ومن بين المسؤولين الحكوميين في المكاتب الإحصائية الوطنية الذين أجريت معهم مقابلات، أشار أكثر من ٦٠ في المائة منهم إلى أن العمل الإحصائي الذي تضطلع به كل لجنة من لجانهم الإقليمية يتواءم مع احتياجات حكوماتهم. وأفاد هؤلاء المسؤولون بأن اللجان الإقليمية تلبي طلبات المساعدة وترغب في استكشاف الخيارات وتقديم الحلول للتحديات التي تواجهها. وأكد استعراض أجري لأحدث خمسة تقارير إقليمية قدمتها الهيئات الإحصائية أن جدول أعمال المناقشات التي تيسرها اللجان الإقليمية ومواضيعها كانت تسترشد بأولويات الدول الأعضاء وملبية لطلباتها كما يتبين من الموافقة على بنود جدول الأعمال وبرامج العمل المقترحة. وذكر معظم موظفي اللجان الإقليمية الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية (٨٩ في المائة) أن المساعدة في مجال الإحصاءات المقدمة للدول الأعضاء كانت بمثابة استجابة مباشرة لطلبات المساعدة ولأولوياتها المحددة.

٣٢ - وفي إطار التحضير لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شجّعت اللجان الإقليمية الحوار وعمليات اتخاذ القرار ويسرت التوصّل إلى المواقف الإقليمية التي قدّمتها الدول الأعضاء لاحقا واستخدمتها في عملية التفاوض على خطة عام ٢٠٣٠. وفي أعقاب اعتماد أهداف التنمية المستدامة، كانت اللجان الإقليمية سباقة إلى وضع استراتيجيات ومخططات وخطط شاملة عن سبل دعم الدول الأعضاء في تنفيذ الأهداف ورصدها والإبلاغ عنها. وبالإضافة إلى ذلك، تُبيّن تقارير الهيئات الإحصائية أن اللجان الإقليمية اضطلعت بدور ريادي في وضع أطر إحصائية قوية بغية دعم الدول الأعضاء في قياس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ

(٤) لم يبد ربع المجيبين على الدراسة الاستقصائية أي رأي بشأن هذه المسألة. وأعربت أقلية صغيرة عن عدم رضاها.

عنه. وعلاوة على ذلك، تعمل اللجان الإقليمية من أجل الانتقال من التقارير الإقليمية عن الأهداف الإنمائية للألفية إلى التقارير المرحلية عن أهداف التنمية المستدامة.

اللجان الإقليمية توفّر مزايا نسبية رئيسية في الدعم الذي تقدّمه إلى الدول اعضاء في مجال الإحصاءات

٣٣ - حددّ أصحاب المصلحة الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية وأُجريت معهم مقابلات ست خصائص رئيسية للجان الإقليمية أضافت قيمة إلى عملهم في مجال الإحصاءات وهي: مصداقيتها وحيادها، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير منبر للحوار الإقليمي؛ وصلاحياتها في الدعوة لعقد الاجتماعات وعملها في تيسير التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الإقليمي؛ وخبرتها التقنية في مجال الإحصاءات؛ والدعم الذي تقدّمه لتطوير المعايير ووضع التوصيات الإحصائية؛ ودورها كمقدمة للدعم في مجال بناء القدرات في مختلف مجالات الإحصاءات؛ وقربها من الدول الأعضاء. واتفقوا أيضا على لزوم استخدام هذه الخصائص استخداما تاما من أجل دعم البلدان الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

دال - يتوقع ازدياد الطلب على الدعم الإحصائي من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بيد أن اللجان الإقليمية لن تستطيع تقديم الدعم الوافي للدول الأعضاء في هذا المجال

يتوقع ازدياد الطلب على الدعم الإحصائي في سياق أهداف التنمية المستدامة

٣٤ - من أجل المضي قدما بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أفادت معظم المكاتب الإحصائية الوطنية التي شملتها الدراسة الاستقصائية (٧٧ في المائة) بأن اللجان الإقليمية هي الجهة الرئيسية لتقديم الخدمات في مجال الإحصاءات فيما يتعلق برصد أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها، وحدّدت المجالات الرئيسية التي ينبغي للجان الإقليمية أن توفر فيها دعما كبيرا. وذُكرت هذه المجالات نفسها في المقابلات التي أُجريت مع ممثلي الدول الأعضاء. وهي التالية:

(أ) تعزيز القدرات على إنتاج إحصاءات موثوقة وذات أهمية وعالية الجودة؛

(ب) تحسين الهياكل الأساسية لإنتاج الإحصاءات؛

(ج) تحسين التنسيق بين منتجي الإحصاءات ومستعمليها؛

(د) تحديد المتطلبات أو الثغرات الإحصائية في دعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

(هـ) استكشاف مصادر جديدة للبيانات، بما في ذلك البيانات الضخمة؛

(و) توفير القدر الكافي من الموارد البشرية والمالية؛

(ز) دمج أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية.

٣٥ - وقد اتفقت الدول الأعضاء، في قرار الجمعية العامة ١/٧٠، على تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الإحصائية في البلدان النامية، وشدّدت على أنه ستكون هناك حاجة لوجود بيانات جيدة وموثوقة يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب تساعد على قياس التقدم المحرز، ويُسترشد بها في عمليات اتخاذ القرارات، وتكفل استفادة شاملة لا يُستثنى منها أحد (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الفقرة ٤٨). وشدّد ممثلو المكاتب الإحصائية الوطنية الذين أُجريت معهم مقابلات على أن من الضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، تعزيز قدراتهم على إنتاج إحصاءات موثوقة وعالية الجودة وكفالة تركيز الجهود على تحديد الاحتياجات ذات الأولوية وتقديم الدعم لهم.

٣٦ - ووافق موظفو اللجان الإقليمية والمكاتب الإحصائية الوطنية وغيرهم من أصحاب المصلحة على أن من المتوقّع أن تزيد طلبات الحصول على المساعدة فيما يتعلق بتحسين جميع مجالات إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها، ولا سيما في ضوء الغايتين ١٧-١٨ و ١٧-١٩ من أهداف التنمية المستدامة، اللتين تبرزان بصورة مباشرة ضرورة بناء القدرات من أجل زيادة توافر البيانات العالية الجودة والموثوقة لأغراض الرصد والمساءلة. وتتفاوت القدرات الإحصائية فيما بين الدول الأعضاء، كما هو موضح في الشكل الرابع، الذي يبين أن ٤٢ بلدا من أصل ١٠٠ بلد مصنّفة على أنها من أقل البلدان نموا والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية لم يكن لديها عام ٢٠١٥ أي خطة إحصائية وطنية قيد التنفيذ.

الشكل الرابع

أقل البلدان نموا والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تنفّذ خطة إحصائية وطنية وتلك التي لم تضع خطة، ٢٠١٥

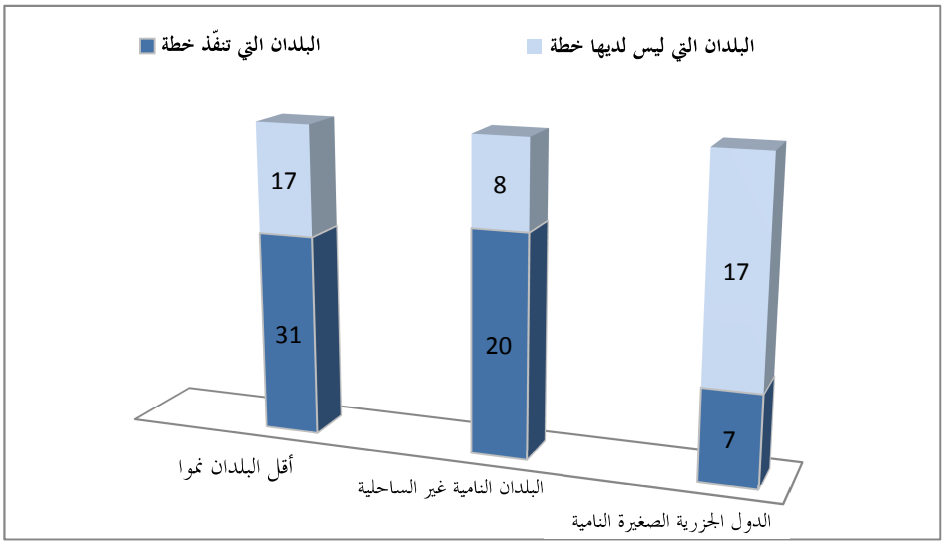

المصدر: الأمم المتحدة، ”الهدف ١٧: تعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة“. متاح على الرابط: http://unstats.un.org/sdgs/report/2016/.

٣٧ - وحتى البلدان التي تنفّذ خططا إحصائية وطنية تواجه ثغرات وتحديات، وتحتاج إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإنمائية الوطنية والخطط الإحصائية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات. وعلى الرغم من ضرورة مواصلة تقديم المساعدة في جميع مجالات العمل الإحصائي، يتوقع أن تزداد طلبات الحصول على المساعدة زيادة ملحوظة في المجالات الإحصائية الأقل تطورا المتعلقة بالإحصاءات البيئية والجنسانية نظرا لأن أكثر من نصف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ٢٣٠ مؤشرا تتعلّق بطريقة ما بالإحصاءات البيئية ولأن الحاجة إلى الإحصاءات الجنسانية لا تقتصر على الهدف ٥ المتعلّق بالمساواة بين الجنسين. وقد أقرّ جميع ممثلي المكاتب الإحصائية الوطنية الذين أُجريت معهم مقابلات تقريبا بأن هذه المجالات مجالات جديدة أو قيد التطوير، وتتطلب لذلك تركيزا خاصا من جانب اللجان الإقليمية.

قدرات اللجان الإقليمية غير كافية حاليا لتلبية الطلب المتزايد على الدعم الإحصائي

٣٨ - ليس لدى اللجان الإقليمية القدرات الكافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة في مجال الإحصاءات الناجمة عن خطة عام ٢٠٣٠. وأشار ممثلو المكاتب الإحصائية الوطنية الذين أجريت معهم مقابلات إلى تأخر الاستجابة لطلبات المساعدة بشأن الإحصاءات الرئيسية أحيانا بسبب نقص القدرات. وأفاد ممثلو المكاتب الإحصائية الوطنية وموظفو اللجان الإقليمية الذين أُجريت معهم مقابلات بأن العقبة الرئيسية التي تعترض تقديم الدعم الفعال والموثوق للدول الأعضاء في اللجان الإقليمية الخمس كلها هي عدم كفاية القدرات لتلبية الاحتياجات الإحصائية الرئيسية والافتقار إلى الموارد اللازمة للاستجابة على النحو المناسب. وبالمثل، ذكرت المكاتب الإحصائية الوطنية التي شملتها الدراسة الاستقصائية عدم كفاية التنسيق بين الوكالات (٢٧ في المائة) وعدم كفاية الموارد (٢٧ في المائة) على أنهما أكبر الصعوبات التي تواجهها اللجان الإقليمية في تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء فيما يتصل بخطة عام ٢٠٣٠. وفي ضوء الطلبات المتزايدة على جميع المواضيع، لا تزال الموارد الحالية محدودة، رغم النداءات المتكررة التي وجهتها الهيئات الإحصائية لتأمين موارد كافية[٥]. وتخصص اللجان الإقليمية حاليا نسبة متوسطة قدرها ٦,٨ في المائة من مجموع ميزانياتها للبرامج الفرعية للإحصاءات. وتكرّس إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ٢١ في المائة من ميزانيتها للإحصاءات[٦].

(٥) تشمل الأمثلة الأخيرة، النداءات التي وجهتها الهيئات الإحصائية في كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(٦) تبلغ ميزانية البرنامج الفرعي للإحصاءات التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ٣٤,٨٥ مليون دولار وهو يضم ١٢٢ وظيفة.

٣٩ - ورغم ازدياد الموارد المخصصة للمجالات الإحصائية الرئيسية الأقل تطورا، فهي لا تزال محدودة. فعلى سبيل المثال، قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مؤخرا، بتعيين موظف مسؤول عن الإحصاءات البيئية برتبة ف-٤ ووظّفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مستشارا إقليميا لشؤون الإحصاءات البيئية. وكان لدى اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا موظف واحد فقط يُعنى بالإحصاءات البيئية، بينما كان لدى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا موظف متفرغ جزئيا للإحصاءات البيئية. وفي عام ٢٠١٦، تمت الموافقة على مشروع من مشاريع حساب التنمية بعنوان ''برنامج الإحصاءات والبيانات'' لتزويد اللجان الإقليمية بموارد مالية تكميلية مؤقتة من أجل تقديم دعم إحصائي لتعزيز قدرات الدول الأعضاء في سياق أهداف التنمية المستدامة. بيد أن هذه الأموال لن تُنفق إلا على الأنشطة التنفيذية لإدارة عملية بناء القدرات، لا على الموظفين.

٤٠ - وبغية الاستجابة للاحتياجات المتزايدة الناجمة عن خطة عام ٢٠٣٠، طلبت المكاتب الإحصائية الوطنية الحصول على مزيد من المساعدة في تحديد احتياجاتها وقدراتها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة؛ وفي المقابل لاحظت اللجان الإقليمية أن وجود استراتيجية واضحة لتلبية هذه الاحتياجات أمر حيوي لدعم البلدان الأعضاء على نحو أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، بدأت بعض اللجان الإقليمية عملية مسح وتعمل على تحديد مواطن القوة والممارسات الجيدة التي يمكن تعزيزها داخل المناطق وفيما بينها؛ فقد استخدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دراسة استقصائية للدول الأعضاء، بينما شرعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأوروبا بإجراء مشاورات حكومية دولية بشأن وضع خرائط طريق إقليمية تهدف إلى تطوير الإحصاءات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأشار موظفو اللجان الإقليمية الذين أجريت معهم مقابلات إلى أن من شأن إجراء عملية مسح كاملة أن يساعد جميع اللجان الإقليمية على تقييم الاحتياجات المستجدة وتكييف خطط العمل وزيادة أثرها إلى أقصى حد ممكن.

الدور المحتمل للبيانات الضخمة وأثرها في العمل الإحصائي للجان الإقليمية آخذ في التطور

٤١ - نوّهت الدول الأعضاء في خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، كما أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٣١٣/٦٩، بأهمية الاستفادة من المصادر الجديدة للبيانات لتلبية احتياجات المستعملين، وللاستفادة تحديدا من بيانات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص. وفي سياق ازدياد الطلبات والقدرات المحدودة ونقص الموارد، طُلب من النظام الإحصائي اتخاذ إجراءات حاسمة لتغيير سبل إنتاج البيانات والإحصاءات ونشرها للاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات بشأن السياسات العامة. بيد أن ممثلي المكاتب

الإحصائية الوطنية الذين أجريت معهم مقابلات أشاروا إلى أن معظم النظم الإحصائية الوطنية، ولا سيما تلك الموجودة في البلدان النامية لا تتوفّر لديها حتى الآن القدرات أو الأدوات التي تمكنها من استخدام البيانات الضخمة. وكان التقدم الذي أحرزته اللجان الإقليمية في هذا الصدد متفاوتا. فقد قام بعض اللجان الإقليمية، كاللجنة الاقتصادية لأوروبا، بتنظيم منتديات واجتماعات تتعلق بالبيانات الضخمة في سياق تحديث الإحصاءات؛ وطلبت اللجنة الإحصائية لأفريقيا من أمانتها أن تستكشف خيارات النهوض باستخدام البيانات الضخمة؛ وأدرجت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هذا البند في ميزانيتها. وفي الآونة الأخيرة، نظّمت اللجان الإقليمية، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مناقشات إقليمية مع المكاتب الإحصائية الوطنية، ساعدت على إبراز الفوائد التي يمكن جنيها من استخدام البيانات الضخمة. وتتمتع اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بعضوية الفريق العامل العالمي المعني باستخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية، الذي يستكشف الفوائد والتحديات الكامنة؛ بيد أن أصحاب المصلحة الذين أُجريت معهم مقابلات أشاروا إلى أنه ينبغي لكل منطقة أن تمضي بالوتيرة التي تلائمها وبالتشاور الكامل مع الجهات المعنية فيها بهدف زيادة الفوائد المحتملة التي يمكن تحقيقها من استخدام البيانات الضخمة في السنوات المقبلة إلى أقصى حد ممكن. وبينما كانت المناقشات مستمرّة، تحول التركيز إلى تحسين تكامل البيانات من جميع المصادر: الإحصائية والإدارية والمكانية والمصادر الجديدة، بما في ذلك البيانات الضخمة.

هاء – على الرغم من تحقيق مكاسب في الكفاءة من خلال التنسيق داخل اللجان الإقليمية وفيما بينها، ثمة فرص للمزيد من التحسين

ما فتئت الشعب الإحصائية تستجيب للطلبات الداخلية لجمع البيانات ونشرها وتحليلها، ولكن لا تزال هناك فرص غير مستغلة لتحسين التنسيق والتعاون الداخليين

٤٢ - بالإضافة إلى العمل الذي تضطلع به الشعب الإحصائية مع النظراء المؤسسيين، فإنها تقدم الخدمات للشعب الفنية الأخرى داخل اللجان الإقليمية وكان أداؤها في هذا الصدد جيدا بوجه عام. ووافق معظم الموظفين من الشعب الفنية الأخرى الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية (٨٠ في المائة) على أن الشعب الإحصائية تستجيب إلى حد كبير لطلباتهم للحصول على الدعم لعملهم التحليلي، على النحو المبين في الشكل الخامس. وأسهمت الشعب الإحصائية على نحو أكثر تحديدا، في المنشورات الرئيسية والتقارير المواضيعية ومنصات النشر من خلال توفير بيانات داعمة رئيسية مجمعة من المكاتب الإحصائية الوطنية ومن مصادر ثانوية، وإجراء عمليات التحقق من البيانات وتطبيع مجموعات البيانات العالمية القائمة لكي تعبر عن خصوصيات المنطقة. ومن الأمثلة على المنشورات المتكررة وقواعد البيانات المواضيعية التي استلزمت مساهمة إحصائية، حيث أشار موظفو اللجان الإقليمية إلى

حسن التعاون وأوجه الكفاءة المحققة، يمكن ذكر ما يلي: المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية الذي تصدره اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والتقرير المعنون ”المجتمع العربي: مجموعة المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية“ الصادر عن الإسكوا؛ ومرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وبوابة شؤون الطاقة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وقد ازداد إدماج العمل الإحصائي في اللجان الإقليمية من خلال إدراج المدخلات و/أو التحليلات الإحصائية في قواعد البيانات الإحصائية[٧] أو الحوليات الإحصائية التي تديرها الشعب الإحصائية.

الشكل الخامس

تقييم الموظفين للتنسيق الداخلي بين الشعب الإحصائية والشعب الفنية الأخرى

(بالنسبة المئوية)

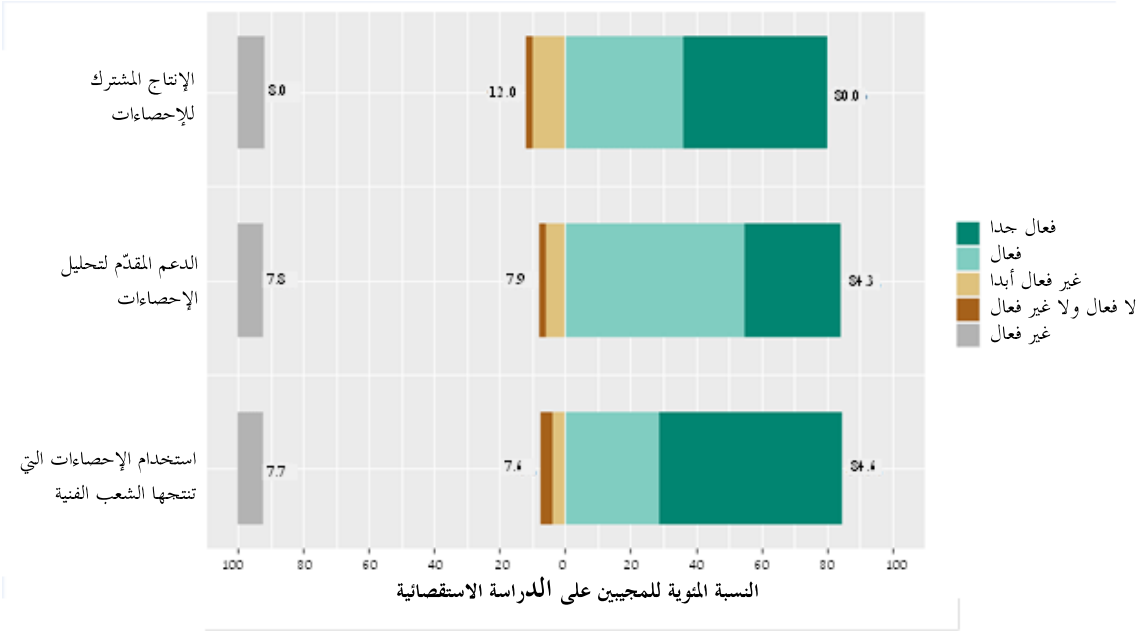

المصدر: الدراسة الاستقصائية لموظفي اللجان الإقليمية التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٤٣ - وعلى الرغم من هذه الأمثلة الإيجابية، بما في ذلك قواعد البيانات المركزية للجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تستخدمها عدة شعب لتجهيز البيانات ونشرها[٨]، فإن التعاون بين الشعب الإحصائية

(٧) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كانت أربع لجان إقليمية قد وضعت وتعهّدت قواعد بيانات إحصائية شاملة ومركزية.

(٨) على سبيل المثال، قاعدتا بيانات اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن - الحراجة والنقل.

والشعب الفنية الأخرى لم يكن منهجيا. وأشار نحو ثلث موظفي اللجان الإقليمية الذين أجريت معهم مقابلات (٣٠ في المائة) إلى أن بعض الشُعب تقوم بجمع البيانات بالاستعانة بشكل محدود جدا بمشورة الشعبة الإحصائية وأن بعضها تقوم بجمع البيانات ونشرها بشكل مستقل دون إشراك الشعبة الإحصائية في التحقق من البيانات، ولا تقوم بإدماج إحصاءاتها في قواعد البيانات المركزية. وقد عزا الموظفون الذين أجريت معهم مقابلات ذلك إلى عدم وجود آليات وبروتوكولات مؤسسية لتيسير التشاور على نحو منتظم. وكمثال على ذلك، لم يكن لدى اللجان الإقليمية في العادة إجراءات تكفل التشاور والتنسيق بشأن المسائل الإحصائية لأغراض المنشورات غير المتكررة. وكان موظفو الشعب الأخرى الذين أجريت معهم مقابلات مدركين للمخاطر الكامنة في عدم تقيد الشعب الإحصائية بضمان الجودة: وأفادوا بوجود حالات تضاربٍ في مصادر البيانات المستخدمة في المنشورات الرئيسية أعاقت تنسيق وبث رسالة متسقة. وتتجلى حالات عدم الاتساق والازدواجية في البيانات من خلال مثال على إحدى اللجان الإقليمية التي أدت فيها الصعوبات في تدفق البيانات إلى تقويض نشرها في جميع الشعب، مما أدى إلى حالات ازدواجية في الطلبات المقدمة إلى الدول الأعضاء للحصول على البيانات وعدم التقيد بفحص ضمان الجودة التي تجريه الشعبة الإحصائية.

على الرغم من وجود أمثلة على التعاون فيما بين الشعب لسد الفجوة بين مستعملي البيانات ومنتجيها، لا تزال الثغرات موجودة.

٤٤ - يمثل التعاون فيما بين الشعب داخل اللجان الإقليمية أيضا عاملا هاما في تعزيز الاستفادة بقدر أكبر من الإحصاءات فيما بين البلدان الأعضاء. ويرى بعض رؤساء المكاتب الإحصائية الوطنية الذين أجريت معهم مقابلات أن التعاون فيما بين الشعب بشأن توافق الآراء وبناء القدرات أفضى إلى تعزيز التنسيق بين الجهات الفاعلة الحكومية على الصعيد الوطني وبالتالي إلى المزيد من التدخلات المؤثرة؛ فمن خلال الجمع بين ممثلين عن المكاتب الإحصائية الوطنية والوزارات التنفيذية، ساعدت الشعب الإحصائية والشعب الأخرى على ربط منتجي الإحصاءات بمستعمليها. وبين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥، قام بعض اللجان الإقليمية بإنشاء أفرقة عاملة تتألف من موظفين من جميع الشعب داخل هيئاتها الإحصائية[٩]. كما دعيت الشعب الإحصائية وممثلون عن المكاتب الإحصائية الوطنية للمشاركة في أفرقة الخبراء في إطار لجان قطاعية أخرى، كالمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة المعنية بالغابات والصناعة الحرجية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وكانت هناك أمثلة محدودة لكنها جديرة بالذكر عن الآليات المنظمة لتقديم تقارير مشتركة إلى الهيئات الفرعية،

(٩) الفريق العامل المعني بالإحصاءات الجنسانية التابع للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

بما في ذلك: فريق الخبراء التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الإحصاءات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث الذي أُنشئ عملا بقرار اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢/٧٠، الذي يضم إحصائيين من الشعبة الإحصائية التابعة للجنة وخبراء في مجال الحد من مخاطر الكوارث من شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقسم الحد من مخاطر الكوارث التابعين للجنة؛ وفرقة العمل المشتركة التابعة للجنة السياسات البيئية ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين التابعين للجنة الاقتصادية لأوروبا من أجل تحسين إنتاج الإحصاءات البيئية ونوعيتها في بعض البلدان الأعضاء.

٤٥ - بيد أن هذه الآليات المنظمة ليست متوافرة دائما في جميع اللجان الإقليمية. وأعرب ممثلو المكاتب الإحصائية الوطنية الذين أجريت معهم مقابلات عن الحاجة إلى نهج أكثر تكاملا ومتعدد أصحاب المصلحة من أجل المساعدة على سد الفجوة بين منتجي البيانات ومستعمليها.

لا تزال القنوات المنتظمة للتعاون وتبادل الخبرات بين اللجان الإقليمية للإحصاءات محدودة

٤٦ - اقتصر التعاون بين اللجان الإقليمية في مجال الإحصاءات بشكل أساسي على ١٨ مشروعا أقاليميا لحساب التنمية[١٠]. وفيما عدا هذه المشاريع، كان هناك عدد محدود من حالات التعاون فيما بين اللجان الإقليمية بشأن الأولويات المشتركة. وكانت الجهود المبذولة لمنهجة التعاون بسبل منها أفرقة العمل الإحصائية الأقاليمية أو التدخلات المشتركة لبناء القدرات متقطعة. ومن الأمثلة على ذلك التعاون بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن التقييمات العالمية للنظم الإحصائية الوطنية وبناء القدرات من أجل تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (انظر ECE/CES/2015/15). وفيما يتعلق بتبادل المعارف بين اللجان الإقليمية، تتمثل الآلية المنظمة الوحيدة الموجودة حاليا في اجتماع هاتفي يعقد كل شهرين بين مديري الشعب الإحصائية ورئيس الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وليس هناك أي تنسيق منهجي آخر في جميع المجالات المواضيعية، كالإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والجنسانية. وعلى الرغم من أنه قد يكون هناك بعض التنسيق عند تنظيم نشاط في بلد مشمول بأكثر من لجنة إقليمية واحدة، إلا أن هذا التنسيق ليس منهجيا. كما أشار موظفو اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الذين أجريت معهم مقابلات إلى مخاطر الازدواجية: فعلى سبيل المثال، أجرى مختلف اللجان الإقليمية دورات تدريبية مماثلة بشأن نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في البلدان المزدوجة العضوية.

(١٠) http://www.un.org/esa/devaccount/projects/active/theme.html. و
http://www.un.org/esa/devaccount/projects/completed/theme.html.

٤٧ - وفيما يتعلق بالتعاون بين كيانات الأمم المتحدة، تم إنشاء بعض الأفرقة العاملة المواضيعية المعنية بالإحصاءات في إطار آليات التنسيق الإقليمي التي تدعو اللجان الإقليمية إلى عقد اجتماعاتها. بيد أنه فيما عدا بعض المناقشات التقنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، لا تُستخدم آليات التنسيق الإقليمي حاليا استخداما كاملا لتعزيز التآزر بين الوكالات. كما أشار أصحاب المصلحة الذين أجريت معهم مقابلات إلى القدر المحدود من التنسيق والاتصال بشأن الأنشطة الإحصائية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وحتى داخل كيانات الأمم المتحدة في بعض المناطق.

خامسا - خاتمة

٤٨ - تتسم الإحصاءات بأهمية حيوية لبرنامج عمل اللجان الإقليمية بوصفها حجر الزاوية في عملها لتيسير وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة بيئيا. فالإحصاءات ضرورية ليس لدعم رصد وقياس التقدم المحرز في التنمية فحسب، بل أيضا لمساعدة الدول الأعضاء على التحليل ووضع السياسات فيما يتعلق بخطط التنمية الوطنية وجداول أعمالها. وإن مواطن القوة التراكمية للجان الإقليمية - بأطرها الحكومية الدولية وولاياتها الشاملة لعدة قطاعات وقدرتها على حشد توافق الآراء والاتفاق على الصعيد الإقليمي يجعلها - مهيأة تماما للاضطلاع بدور قيادي في تحسين نوعية الإحصاءات الرسمية واستخدامها على الصعيدين الوطني والدولي، وفي تيسير تنسيق الأنشطة الإحصائية الدولية.

٤٩ - وقد حققت اللجان الإقليمية نتائج إيجابية في تقديم الدعم الإحصائي إلى الدول الأعضاء وفي إدماج أنشطتها الإحصائية في السياق الأوسع لبرامج عملها العامة. كما حددت تعزيز قدرات الدول الأعضاء الإحصائية لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ كأحد الأدوار الرئيسية السبعة التي تتوخى الاضطلاع بها لدعم تلك الخطة. وقد أعلنت بصورة أكثر تحديدا، عن استراتيجيتها لتقديم إطار مؤسسي كلي لتوجيه الخطة الإحصائية الإقليمية، من خلال تقديم الدعم المقرر تقديمه إلى الدول الأعضاء في مجال وضع البيانات الإحصائية وجمعها وتحليلها ونشرها ونقلها من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت اللجان الإقليمية ضرورة أن تستند البرامج الإحصائية إلى الطلب، أي أن مدعومة بملكية وطنية قوية من خلال المكاتب الإحصائية الوطنية.

٥٠ - وللقيام بهذا الدور على أكمل وجه، ينبغي للجان الإقليمية أن تعمل على مواصلة تعزيز أعمالها الإحصائية. وبالنظر إلى اتساع نطاق أهداف التنمية المستدامة، سيلزم توفير الخبرة على نطاق واسع من القطاعات، بما في ذلك الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والجنسانية. وينبغي اغتنام فرص الحوار والتعاون من أجل استكشاف كيفية استخدام التشكيلة المتزايدة من مصادر البيانات المتاحة، بما فيها البيانات الضخمة، على نحو أكثر

فعالية، وكيفية إدماج البيانات والمصادر الجديدة داخل النظم الإحصائية الوطنية. وهذا أمر أساسي للنجاح في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ولا سيما فيما يتعلق ببعدها الإقليمي. وينبغي تطبيق الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بضرورة وجود نظم قوية لرصد وقياس تحقيق الأهداف، وكذلك ضرورة وجود مؤشرات مناسبة إقليميا في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وفي حين أن الدول مسؤولة عن تتبع تقدمها المحرز في تنفيذ هذه الأهداف، فإن الدعم الذي تقدمه اللجان الإقليمية إلى شبكات مكاتبها الإحصائية الوطنية يتسم ببالغ الأهمية لكفالة أن تكون الأدوات والمنهجيات والقدرات قوية بما يكفي لبلوغ هذا الهدف.

٥١ - وستقتضي الاستجابة لزيادة الطلب على الدعم الإحصائي المتوقعة نتيجة لخطة عام ٢٠٣٠، توفير المزيد من الموارد وتعزيز التنسيق داخل اللجان الإقليمية وفيما بينها وتحقيق قدر أكبر من التآزر والكفاءة فيما يتعلق باحتياجاتها وأولوياتها المشتركة. وسيكون التعاون الوثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ضروريا أيضا. ولا يمكن تحقيق الفرص التي تتيحها أهداف التنمية المستدامة بشكل كامل إلا عن طريق نظم إحصائية قوية توفر إحصاءات رسمية عالية الجودة لدعم هذه الفرص.

سادسا - التوصيات

٥٢ - يقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية خمس توصيات إلى اللجان الإقليمية على النحو الوارد في الفقرات من ٥٣ إلى ٥٧ أدناه:

التوصية ١ (الفقرات ١٤-٢١)

٥٣ - ينبغي للجان الإقليمية أن تقوم بوضع وتنفيذ استراتيجية لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على نشر واستخدام الإحصاءات على الصعيد الوطني، بما في ذلك مبادئ توجيهية وتوصيات، مع مراعاة السياق الإقليمي. ويمكن أن تشمل الأنشطة ذات الصلة ما يلي:

(أ) تعزيز مشاركة موظفي الوزارات الفنية أو أعضاء اللجان الفنية الأخرى في الأفرقة العاملة وفرق العمل ذات الصلة التابعة للهيئات الإحصائية، بما في ذلك في أنشطة بناء القدرات الشاملة لعدة قطاعات التي تجمع بين منتجي الإحصاءات ومستعمليها.

(ب) تنظيم حلقات عمل تتناول الأساليب الجديدة والمتقدمة لنشر البيانات.

مؤشر الإنجاز: وضع استراتيجية لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على نشر الإحصاءات واستخدامها.

التوصية ٢ (الفقرات ٢٢-٢٣، و ٣٨-٤١)

٥٤ - ينبغي للجان الإقليمية أن تقوم بوضع وتنفيذ استراتيجية لتعزيز قدراتها على دعم الإحصاءات الرئيسية، ولا سيما الإحصاءات البيئية والجنسانية والمجالات الجديدة للإحصاءات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية إجراءات لتأمين موارد تكميلية حسب الاقتضاء والأهمية، وإجراء حملة توظيف موجهة لتعيين موظفين ذوي خبرة في المجالات الإحصائية الرئيسية، وتعيين اختصاصيين ومستشارين إقليميين على أساس مؤقت.

مؤشر الإنجاز: وضع استراتيجية لدعم تعزيز القدرات على إجراء الإحصاءات الرئيسية.

التوصية ٣ (الفقرات ٣٤-٣٧)

٥٥ - ينبغي للجان الإقليمية أن تقوم بوضع أدوات ومبادئ توجيهية وأطر ونماذج خاصة بكل منطقة مع مراعاة المبادئ التوجيهية التي أعدتها الشراكة في تسخير الإحصاءات لأغراض التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١) بغية تعزيز دعمها للبلدان الأعضاء في وضع وصقل خططها الإحصائية الوطنية والاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات، لكفالة مراعاتها لأهداف خطة عام ٢٠٣٠ وأولوياتها واحتياجاتها.

مؤشر الإنجاز: تنفيذ عدد أكبر من التدخلات بشأن إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإحصائية الوطنية.

التوصية ٤ (الفقرات ٤٢-٤٧)

٥٦ - ينبغي للجان الإقليمية أن تعمل على تعزيز تنسيقها الداخلي فيما يتعلق بإنتاج البيانات القطاعية ونشرها، باتخاذ تدابير أخرى منها:

(أ) وضع خطة واضحة لتبادل المعلومات عن الأنشطة الإقليمية في مجال الإحصاءات والقيام بهذا التبادل على نحو منتظم؛

(ب) وضع خطة واضحة لفترة سنتين على نطاق اللجنة لجمع البيانات بهدف تحديد مصادر البيانات المشتركة من أجل تفادي الازدواجية؛

(ج) إدارة البيانات ورصدها على نحو مركزي لكفالة التعاون الفعال عند تحديث قواعد البيانات داخل اللجان الإقليمية.

مؤشر الإنجاز: وضع خطط أو بروتوكولات للتنسيق الداخلي.

التوصية ٥ (الفقرات ٤٢-٤٣)

٥٧ - ينبغي مواصلة تعزيز التنسيق بين اللجان الإقليمية من أجل تبادل الخبرات والتجارب بشأن الأولويات المواضيعية المشتركة، بما في ذلك إمكانية تبادل المعلومات على أساس دوري والاضطلاع بالمزيد من الأنشطة المشتركة حيثما أمكن ذلك.

مؤشر الإنجاز: القيام بمبادرة سنوية واحدة على الأقل للتعاون والتبادل بين اللجان الإقليمية.

المرفق

ردود اللجان الإقليمية على التقرير المتعلق بالتقييم المواضيعي

وردت التعليقات التالية من اللجان الإقليمية على تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن التقييم المواضيعي للجان الإقليمية. وقد استنسخت في هذا المرفق تماشيا مع توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة، التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٢٦٣.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

تتوجه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشكر إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإتاحة الفرصة لها لإبداء تعليقات على تقرير التقييم المواضيعي للجان الإقليمية. وتقرّ اللجنة بأهمية هذا التقييم المواضيعي وتعرب عن تقديرها لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لما خلص إليه من استنتاجات وتوصيات مفصَّلة.

وترحِّب اللجنة باعتراف التقرير بمواطن القوة والتحديات الرئيسية التي تواجهها اللجان الإقليمية في دعم قياس الإنجازات وتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وتتمثل إحدى مواطن القوة الرئيسية المذكورة في التقرير في الدعم الفعّال المقدم من اللجان الإقليمية إلى الدول الأعضاء في إعداد إحصاءات جيدة وتيسير الحوار واتخاذ القرارات والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تنفيذ المعايير الإحصائية العالمية والإقليمية. ويسلِّط التقرير الضوء أيضا على الدعم المقدم من اللجان الإقليمية إلى الدول الأعضاء في إعداد التقارير بشأن الأهداف الإنمائية للألفية وفي الأعمال التحضيرية التي أسفرت عن وضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويسلِّم التقرير بزيادة الطلب الذي ستواجهه اللجان الإقليمية لدى استعدادها لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعته واستعراضه على نحو دقيق.

وقد استعرضت اللجنة التقرير بعناية وترحب باستنتاجاته وتوصياته بصفة عامة، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإحصائية الوطنية، وتعزيز القدرات داخل اللجان الإقليمية، ودعم نشر الإحصاءات واستخدامها، وتعزيز التعاون داخل اللجان الإقليمية وفيما بينها. وتحقيقا لهذه الغاية، تعكف اللجنة على إعداد خطة عمل مفصَّلة، بناءً على العمل الجاري بالفعل، فضلا عن استحداث أنشطة جديدة استجابةً لهذه التوصيات.

وتتفق اللجنة مع التوصيات الواردة في التقرير عموماً، وتود أن تضيف الملاحظات التالية:

ملاحظة عامة

في ظل معدل الردود البالغ ٢٩ في المائة فقط (٣٩ من أصل ١٣٤)، قد لا تكون نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجرتها المكاتب الإحصائية الوطنية ممثِّلة بما فيه الكفاية للتوصل إلى استنتاجات قاطعة. ويحيل التقييم إلى هذه الدراسة الاستقصائية في مواضع شتى من التقرير دون الإقرار بالقيود المحتملة لاستخدام عيّنة صغيرة نسبيا.

التوصية ١

يتطلب اتّباع نهج متكامل إزاء التنمية المستدامة الحصول على الإحصاءات واستخدامها في الوقت المناسب بإعمال أكثر أساليب نشر البيانات تطورا. وتتفق اللجنة مع هذه التوصية وهي ملتزمة بتشجيع مشاركة الوزارات التقنية في اجتماعات اللجنة الإحصائية وأفرقتها العاملة ذات الصلة التي تجمع بين منتجي البيانات ومستعمليها. وفي إطار اللجنة، تعمل الشعبة الإحصائية مع ''شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية'' على تصميم وتنفيذ حلقات عمل تكنولوجية.

التوصية ٢

تتطلب خطة عام ٢٠٣٠ تعزيز القدرات على دعم الإحصاءات الرئيسية. وتتفق اللجنة بشكل عام مع هذه التوصية، وسوف تستفيد من حساب الأمم المتحدة للتنمية والموارد الخارجة عن الميزانية لتعزيز قدرتها فيما يتعلق بالإحصاءات الرئيسية، بما في ذلك الإحصاءات البيئية والجنسانية. وترى اللجنة في الوقت نفسه، أنه سيكون من الأفضل تناول الهيكل العام للموارد المكرَّسة للإحصاءات ضمن استعراض لمجمل الموارد الإحصائية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك الموارد المتوافرة لدى اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

التوصية ٣

تتفق اللجنة مع التوصية، ولا سيما فيما يتعلق بأهمية تعزيز الدعم المقدَّم إلى الدول الأعضاء في وضع وتنقيح خططها الإحصائية الوطنية والاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات. وستواصل اللجنة إجراء تقييمات للنظم الإحصائية الوطنية، وستُعدّ مبادئ توجيهية ومواد تقنية لدعم إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الإحصائية الوطنية.

التوصية ٤

تتفق اللجنة مع التوصية الداعية إلى تعزيز التنسيق الداخلي داخل اللجنة، وسوف تستفيد من إنشاء مستودع إحصائي جديد لجمع البيانات ونشرها تحقيقا لهذا الغرض.

التوصية ٥

تتفق اللجنة مع هذه التوصية وترى فائدة كبيرة في مواصلة التبادل والتعلم فيما بين اللجان الإقليمية في المجالات والأولويات ذات الاهتمام المشترك. وستبادر اللجنة إلى التعاون بشكل استباقي مع جميع اللجان الإقليمية، مع بذل جهد خاص في العمل مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على دعم الدول الأعضاء المشترَكة بين اللجنتين.

وفي الختام، تود اللجنة أن تتوجه بالشكر إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية على تقرير التقييم الشامل هذا. وإن اللجنة، إذ تنظر في الاستراتيجيات والطرائق الكفيلة بمواصلة صقل نواتجها وخدماتها، ستستفيد من الاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير.

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

تعرب اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن تقديرها للجهود التي بذلها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لدمج العمل الإحصائي الذي تضطلع به اللجنة في الاستعراض. ونورد هنا التعليقات الرسمية للجنة الاقتصادية لأوروبا على التقرير.

وترحب اللجنة الاقتصادية لأوروبا بهذا التقرير حسن الإعداد الذي يقرّ بدور العمل الإحصائي في اللجان الإقليمية وأهميته. ويدعو التقرير إلى تخصيص المزيد من الموارد للعمل الإحصائي، وهو أمر جدير بالتقدير البالغ، لا سيما في ضوء أهمية الإحصاءات والبيانات المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة.

ويجري إعداد البيانات الإحصائية ونشرها في اللجنة على مستوى برامجنا الفرعية كافة، وليس في البرنامج الفرعي المعني بالإحصاء فحسب. وبينما نقرّ بنطاق هذه الممارسة والقيود الطبيعية التي تحكم هذه التقارير، نشير إلى أنه عُهد إلى كل من البرامج الفرعية المعنية بالطاقة المستدامة والحراجة والنقل والبيئة، بإعداد نواتج إحصائية مهمة ذات صلة مباشرة بأهداف التنمية المستدامة، ونرى للأسف أن تلك النواتج لم يتم تناولها بالقدر الكافي في التقرير النهائي. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة نظرا لضرورة تقديم بيانات عالية الجودة ويسهل الوصول إليها لدعم الدول الأعضاء في تقديم تقارير عن الطائفة الواسعة من المجالات المواضيعية التي تنطوي عليها أهداف التنمية المستدامة.

ونورد فيما يلي ردودنا المحددة على التوصيات:

التوصية ١

نقبل هذه التوصية، ونود أن نبلغكم بأن اللجنة قد انتهت في الآونة الأخيرة من صياغة ونشر وثيقة بعنوان ''توصيات بشأن تعزيز الإحصاءات الرسمية وقياسها وشرح قيمتها''، التي تشمل ثماني توصيات استراتيجية للبلدان.

التوصية ٢

نقبل هذه التوصية، وسوف نضع استراتيجية لدعم تعزيز القدرات فيما يتعلق بالإحصاءات الرئيسية التي تُعَدّ لفائدة منطقة اللجنة.

التوصية ٣

نقبل هذه التوصية، وسنستعرض جهودنا الحالية في هذا الصدد من أجل الوقوف على المواضع الممكنة للتدخل فيما يتعلق بإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطط الإحصاءات الوطنية، في حدود الموارد المتاحة، بما فيها ميزانيتنا العادية للتعاون التقني.

التوصية ٤

نقبل هذه التوصية، وسوف نجري مناقشة مع اللجان الإقليمية الأخرى بهدف وضع خطة عمل للجنة الاقتصادية لأوروبا تمشيا مع هذه التوصية.

التوصية ٥

نقبل هذه التوصية، وسوف نقوم، في إطار التعاون الأشمل بين اللجان الإقليمية، باستعراض الفرص المتاحة لزيادة التعاون، في حدود الموارد المتاحة.

واستنادا إلى الإيضاحات الواردة من مكتبكم في ١ آذار/مارس ٢٠١٧، سنعد خطة العمل المتعلقة بالتوصيات ونوافيكم بها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتقدّم لكم ولفريقكم بالشكر على نهجكم التعاوني والبنّاء في هذا التقييم وغيره من التقييمات التي أجريت للجنة في الآونة الأخيرة.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

ترحب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهذا التقرير الشامل الذي يقر بأهمية العمل الإحصائي الذي تقوم به اللجان الإقليمية. ويسرنا إبلاغكم بأن اللجنة

ليس لديها أي تعليقات إضافية بشأن التقرير وأنها تقبل توصياته. وستعد اللجنة خطة عمل تتعلق بالتوصيات ذات إطار زمني واضح للتنفيذ.

وتود اللجنة أن تغتنم هذه الفرصة لتتوجه بالشكر إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية على النهج التعاوني الذي اتبعه في هذا التقييم.

التوصية ١

تقبل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بهذه التوصية. ويجري العمل على وضع هذه الاستراتيجية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك مع الدول الأعضاء في المؤتمر الإحصائي للأمريكتين واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. إلا أنه سيلزم توفير موارد إضافية من أجل تمويل مشاركة عدد أكبر من الموظفين الوطنيين الفنيين والتقنيين في حلقات العمل الإقليمية.

التوصية ٢

تقبل اللجنة بهذه التوصية. وتعمل اللجنة بالفعل على وضع استراتيجية لتعزيز قدراتها لدعم الإحصاءات الرئيسية في مجالي الإحصاءات البيئية والجنسانية وغيرهما من المجالات الإحصائية الجديدة. بيد أن التنفيذ الكامل لهذه الاستراتيجية يتطلب توافر موارد إضافية لتمويل العمليات الموجَّهة لاستقدام الموظفين والتوظيف المؤقت.

التوصية ٣

تقبل اللجنة هذه التوصية. وتعمل مع الدول الأعضاء بالفعل، في سياق المؤتمر الإحصائي للأمريكتين، من أجل وضع أدوات ومبادئ توجيهية وأطر ونماذج محددة لدعم تطوير وتنقيح الخطط الإحصائية الوطنية كي تراعي أهداف التنمية المستدامة.

التوصية ٤

هذه التوصية قيد التنفيذ بالفعل في اللجنة. وتم تحديد مشروع الحوكمة المسمى ”قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي“ في عام ٢٠١٠، وثمة فريق عامل، يخضع لتنسيق الشعبة الإحصائية، يقوم برصد قواعد البيانات الإحصائية القائمة المعمول بها في اللجنة، لتفادي الازدواجية. وستعمل اللجنة على تنقيح خطط/بروتوكولات لتحسين عملية التنسيق الداخلي، في الحالات ذات الصلة.

التوصية ٥

تقبل اللجنة هذه التوصية. واللجان الإقليمية لديها بالفعل آليات لتبادل المعلومات وتحسين التنسيق بصورة دورية. ومن الأمثلة على ذلك المؤتمر الهاتفي الذي يُعقَد كل شهرين

بين اللجان الإقليمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والاجتماعات الجانبية التي تُعقد في سياق دورات اللجنة الإحصائية. وستواصل اللجنة البحث عن فرص لزيادة تبادل الخبرات والتجارب المتعلقة بالأولويات المواضيعية المشتركة مع لجان إقليمية أخرى. بيد أنه سيلزم توفير موارد إضافية لتمويل تنظيم مناسبة/مبادرة محددة ستستتبع سفر الموظفين إلى مراكز عمل أخرى.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

ليس لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أي تعليقات إضافية على التقرير وتوافق على استنتاجاته وتوصياته. واستجابةً للتوصيات، ستقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بإعداد خطة عمل تتضمن إجراءات متابعة ملموسة للعمل بتلك التوصيات في حدود إطار زمني واضح للتنفيذ.

ونود أن نسجِّل تقديرنا لفريق التقييم للنهج التشاركي والتشاوري الذي انتهجه بشأن تصميم التقييم وإجرائه.

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لقد تلقّينا المسودة غير الرسمية للتقييم. وقمنا باستعراض التقرير ونتفق مع التوصيات المقدَّمة من المقيِّمين. ونعتقد بأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتنفيذها هذه التوصيات ستواصل تعزيز دعمها للدول الأعضاء في المجالات الإحصائية الجديدة والناشئة.